

**الجمهورية التونسية**  
**المجلس الوطني التأسيسي**

**تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية**

**حول**

**مشروع قانون أساسي**

**يتعلق بالمصادقة على اتفاق مبرم في 16 أكتوبر 2012**

**بين حكومة الجمهورية التونسية والمجلس الفيدرالي السويسري**

**يتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات**

**( 2013 / 02 )**

**تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 2013 / 01 / 10**

**الوثائق المرفقة بالمشروع:**

**\* وثيقة شرح الأسباب،**

**\* نص الاتفاق.**

**تاريخ انتهاء الأشغال : 2014 / 02 / 14**

**رئيس اللجنة: السيد الفرجاني دغمان**

**نائب الرئيس: السيد المنصف شيخ روحه مقررة اللجنة : السيدة لبنى الجريبي**

**المقرر المساعد الأول: السيد المعز بالحاج رحومه المقرر المساعد الثاني: السيد المنجي الروحي**

## نظر اللجان

لجنة التشريع العام	لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية	لجنة المالية والتخطيط والتنمية
<b>تاريخ إحالة المشروع على اللجان : 17 جانفي 2013</b>		
جسدة اللجنة :	جسدة اللجنة :	جسستي اللجنة :
04 جوان 2013	27 فيفري 2013	21 جوان و 2 أكتوبر 2013
القرار: الموافقة بأغلبية الأعضاء	القرار: الموافقة بأغلبية 5 أعضاء مقابل احتفاظ عضوين	القرار: الموافقة بإجماع الحاضرين
تاریخ إنتهاء الأشغال: 05 جوان 2013	تاریخ إنتهاء الأشغال: 27 فيفري 2013	تاریخ إنتهاء الأشغال: 14 فيفري 2014
رئيسة اللجنة: كلثوم بدر الدين	رئيسة اللجنة: سعاد عبد الرحيم	رئيس اللجنة: الفرجاني دغمان
المقررة المساعدة الثانية: سنا المرستي	المقررة المساعدة الأولى: عائشة الذوادي	المقررة: لبنى الجريبي

## **أولاً - تقديم المشروع:**

تم التوقيع بتونس في 16 أكتوبر 2012 على الاتفاق المتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة الجمهورية التونسية والمجلس الفيدرالي السويسري.

وينطبق هذا الاتفاق على الاستثمارات التي تم إنجازها في إقليم الأطراف المتعاقدة وفقاً لقوانينها وتراتيبها بعد غرة جانفي 1957، ويهدف أساساً إلى التشجيع واستقطاب الاستثمارات في كلا البلدين وتوفير الحماية المتبادلة لها.

ومن المنتظر أن يمكن هذا الاتفاق من تشجيع واستقطاب المستثمرين السويسريين على الانتساب وبعث المشاريع بتونس خاصة وأن سويسرا تعتبر من البلدان العشر الأوائل من حيث حجم استثماراتها الخارجية والتي بلغت بحسب الإحصائيات الرسمية السويسرية لسنة 2010 حوالي 2.8 مليار فرنك سويسري (حوالي 4.5 مليار ديناراً) ومكنت من توفير 2.6 مليون موطن شغل في العالم.

## **ثانياً - أعمال اللجنة:**

تدارست لجنة المالية والتخطيط والتنمية مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 21 جوان 2013. ورأى أعضاء اللجنة أن هذا الاتفاق يمكن أن يكون الإطار الأمثل لانتساب المستثمرين السويسريين بتونس والاستفادة من الحجم الهائل للاستثمارات الخارجية السويسرية.

وواصلت اللجنة النظر في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم الأربعاء 02 أكتوبر 2013، وعبر النواب عن أملهم في أن يكون مضمون الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية والمجلس الفيدرالي السويسري أساساً لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين وتوفير ظروف ملائمة لحت استثمارات الطرف السويسري على الانتساب وبعث مشاريع في تونس.

وإذ تثمن اللجنة تعاون الطرف السويسري في مجال مصادر أملك الرئيس المخلوع وعائلته وأصهاره، فهي تأمل أن يمكن هذا الاتفاق من تسريع نسق استرجاع هذه الأموال المودعة بالبنوك ومؤسسات التوظيف والاستثمار السويسرية.

### ثالثا - توصيات اللجنة:

توصي لجنة المالية والخطيط والتنمية بضرورة التسريع في إتمام الإجراءات المتعلقة باسترجاع الأموال المنهوبة.

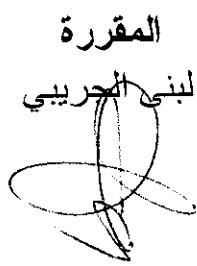
وتوقفت لجنة الحقوق والحريات بالخصوص عند مقتضيات المادة الخامسة للاتفاقية فيما يتعلق بالتحويل دون قيد أو تأخير معتبرة ذلك إجحافا في حق الطرف التونسي وأشار أحد النواب إلى عدم تكافؤ الحظوظ بين طرفي الاتفاقية، كما تساءل بعض النواب عن عدم إقحام شركات التأمين في التعويض عن الأضرار.

واعتبر أعضاء لجنة التشريع العام أن هذا القانون مهم من حيث خلق فرص استثمار مؤكدة على ضرورة أن تكون لهذه الاستثمارات تأثير مباشر في خلق مواطن الشغل وتدعم التنمية، وأبدى أغلب أعضاءها تحفظا على المادة الخامسة من نص الاتفاق والذى يسمح للمستثمرين الأجانب بتحويل عائدات ومرابيح استثماراتهم خارج تونس دون قيد أو أجل. كما أوصت اللجنة بالثبت من مدى مطابقة المادة الخامسة من نص الاتفاق بمتاريع الصرف الجاري بها العمل.

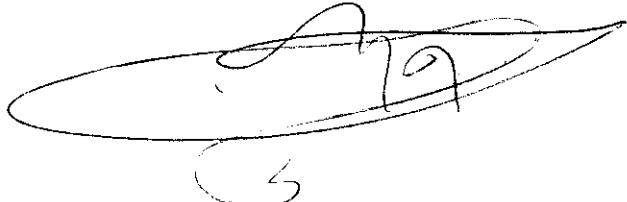
### رابعا - قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

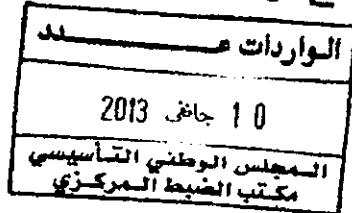
المقررة  
لبني الحربيبي



رئيس اللجنة  
الفرجاني دغمان



2013 / 02



2013 / 02

## مشروع قانون أساسي

يتعلق بالصادقة على اتفاق مبرم في 16 أكتوبر 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والمجلس الفيدرالي السويسري يتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.

### فصل وحيد :

تمت المصادقة على الاتفاق المتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الملحق بهذا القانون الأساسي، و المبرم بتونس في 16 أكتوبر 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والمجلس الفيدرالي السويسري.